بحث موضوع المصادرة يتطلب منا دراسة وتحليل القانون المحلي والتغييرات والتعديلات التي أدخلت عليه، بموجب أوامر الحكم العسكري و/او الادارة المدنية ـ توجب علينا الالمام بالقانون المحلي اولا وبما يجري في قطاع غزة والقدس المحتلتين ثانيا، وانا ارى انه من الافضل والاصح ان نخصص بحثين منفصلين يتناولان هاتين المنطقتين وما يجري فيهما من مصادرة للارض، فتكون لدينا سلسلة من البحوث المفصّلة والجديّة تغطي موضوع مصادرة الارض في جميع المناطق المحتلة بعد العام ١٩٦٧.

وآمل ان يكون كتابي هذا فاتحة طيبة في هذا المجال واكون قد قمت بواجبي تجاه القارئ والدارس ـ واجب لطالما تمنيت أن اقوم بـــــه.

اسامـــــة حلـــبي

القــدس في ١٩٨٦/١/٣١.